التفسير بالمأثور

تتبوأ السُنّة المشرَّفة منـزلة عظيمة ومكانة عالية من كتاب الله العزيز فهي التطبيق العملي لما جاء فيه والتفسير الحيّ لما ورد فيه ، فالسنة النبوية شارحة للقرآن، مبينة لمجمله، مقيدة لمطلقه، مخصصة لعامه، موضحة لمبهمه، مفسرة لمشكله، مفصلة لمختصره، معضدة لمعانيه، كاشفة لغوامضه، مجلية لمقاصده كما جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله ولم ينص عليها فيه وهي لا تخرج عن قواعده وأصوله، ومقاصده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، ولا يجوز إهمالها في وقت من الأوقات، وذلك لأهميتها القصوى في فهم دين الله وتفسير كتابه والعمل به.

قال الخليل : "الأثر : بقيّة ما يرى من كل شيء ، وما لا يرى بعد ما يبقى علقة ، وأثر السيف ضربته . وأثروا الحديث : أن يأثره قوم عن قوم ، أي : يحدّث به في آثارهم ، أي بعدهم" .

وقال الراغب : "أثرت العلم : رويته ، آثره أثرا وأثارة وأثرة ، وأصله تتبّعت أثره .

﴿هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ ﴾ (الأحقاف : ٤) . وقرئ : (أثرة) . وهو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثر".

وقال الجوهري في صحاحه : "والأثر أيضا : مصدر قولك أثرت الحديث إذا ذكرته عن غيرك . ومنه قيل : حديث مأثور ، أي ينقله خلف عن سلف . قال الأعشى : إنّ الذي فيه تماريتما بيّن للسامع والأثر" .

وقال ابن منظور : "الأثر : بقيّة الشيء ، والجمع آثار وأثور . والأثر : ما بقي من رسم الشيء . والآثار : الأعلام . والأثر : الخبر ، والجمع آثار .

وسنن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : آثاره . والأثر : مصدر قولك أثرت الحديث آثره إذا ذكرته عن غيرك . وفي حديث عليّ (عليه السلام) في دعائه على الخوارج : ولا بقي منكم آثر ، أي مخبر يروي الحديث . . .ومن هذا قيل : حديث مأثور ، أي يخبر الناس به بعضهم بعضا ، أي ينقله خلف عن سلف» .

وقال ابن حجر في: " قَوْله لَوْلَا أَن يأثروا أَي ينقلوا يُقَال أثرت الحَدِيث بِالْقصرِ آثره بِالْمدِّ وَضم الْمُثَلَّثَة أثرا بسكونها إِذا حدثت بِهِ وَقَوله ذَاكِرًا وَلَا آثرا أَي نَاقِلا " .

فالمأثور هو الكلام المرويّ ، المذكور عن الغير ، الذي ينقله خلف عن سلف ، المحدّث به بعدهم .

ومن هنا ورد التفسير بالمأثور ، التفسير الأثري ، التفسير بالمنقول ، التفسير الروائي بمعنى واحد ، في مقابل التفسير بالرأي الذي يطلق عليه أيضا التفسير بالمعقول ، أو التفسير العقلي .

والأثر يطلق على ما ينسب إلى الرسول ﷺ، وعلى ما ينسب إلى الصحابة والتابعين يقال له: أثر. والغالب أن الأثر ما يروى عن الصحابة والتابعين يسمى أثرًا، وما يطلق عليه حديث: هو ما ينسب إلى النبي ﷺ.

وقيل في تعريفه: "التفسير الذي يعتمد على صحيح المنقول والآثار الواردة في الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير دليل، ويتوقف عما لا طائل تحته، ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح ".

إنَّ مصطلح التفسير بالمأثور معروف عند العلماء السابقين، لكنَّ تعريفه بأنه: تفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة، وتفسير القرآن بأقوال التابعين مصطلحٌ معاصر.

وقد جُعِلَ مصطلح التفسير بالمأثور هذا مقابلاً للتفسير بالرأي، أي أنَّ ما لم يكن من التفسير بهذه الأنواع الثلاثة، فهو من التفسير بالرأي.

ومما بُنِيَ على هذين المصطلحين من نتائج: تقسيم كتب التفسير على هذين المصطلحين.

والمراد بالمأثور هنا مطلق المعنى اللغوي أو الاصطلاحي عند علماء مصطلح الحديث. ولا يعني وصفه بأنه مأثور مطلق القبول، وتقديمه على غيره، ولا يُمكن الخروجُ من هذه إلا إن قال من اصطلح على هذا المصطلح: أنا أريد بالرأي: الرأي المذمومَ، وهذا ما لم يشر إليه من درج على هذين المصطلحين.

ولبيان المسألة أكثر، أقول: بعد أن تشكَّل تفسيرُ السلفِ، وتحدَّد في طبقاتِه الثلاثِ (الصحابة والتابعين وأتباع التابعين) كما هو ظاهرٌ من نقولِ المعتنين بكتابة علم التفسير من علماء أهل السُّنة، الذين اعتمدوا النقل أو الترجيح بين الأقوال، صار التفسير المأثور عن السلف مصدرًا يجب الرجوع إليه، والاعتماد عليه، وهذا ظاهر لا مشكلة فيه.

لكن هل يعني وصفه بأنه مأثور أنه لم يقع فيه تفسير بالرأي؟.

إنَّ التفسيرَ بالرأي كان منذ عهد الصحابةِ الكرام، وكان لهم مستندهم في الرأي، من القرآن والسنة واللغة وأسباب النُّزول وشيءٍ من مرويات بني إسرائيل، وأحوال من نزل فيهم القرآن... إلخ.

وجاء التابعون، وكان جملةُ كبيرةُ من تفسيرهم بالرأي، وكان لهم اختيارُ في التفسيرِ قد يخالفُ اختيارَ أفراد الصحابة، وكانت مستندات الرأي عندهم ما كان عند الصحابةِ، وزاد في مصادرهم تفسيرُ الصحابةِ، لأنهم جاءوا بعدهم.

ثمَّ جاء أتباع التابعين، وكان الحالُ كما كان في عهد التابعين، وعليهم وقف النقلُ في التفسير، كما هو ظاهر من كتب التفسير التي نقلت أقوال السلف.

وكان تفسيرُ كل طبقة بالنسبة لمن جاء بعدهم مأثورًا، لكنه لا يحملُ صفة القبولِ المطلقِ لأنه مأثورٌ فقط، لأنَّ فيه جملة من الاختلاف التي تحتاج إلى ترجيح القول الأولى = بل له أسباب أخرى مع كونه مأثورًا.

إذا تبين ما سبق، فإنَّ التفسيرَ المأثورَ عن السلف على قسمين:

القسم الأول: المنقول المحض الذي لا يمكن أن يرد فيه اجتهاد، ويشمل تفسيرات النبي صلى الله عليه وسلم وأسباب النُّزول وقصص الآي والغيبيات.

والقسم الثاني: ما كان لهم فيه اجتهاد، ويظهر فيما يرد عليه الاحتمال من التفسير.

وما دام في تفسيرهم رأي، فما نوع الرأي الذي عندهم، وما نوع الرأي الذي جاء بعدهم؟.

أما الرأي الوارد عنهم، فهو من قبيل الرأي المحمود، لأنهم لم يكونوا يقولون في القرآن بغير علم، كما لم يكن عندهم هوى مذهبي يجعلهم يحرفون معاني الآيات إلى ما يعتقدونه، فلما سِلموا من هذين السببين اللذين هما من أكبر أسباب الوقوع في التحريف في التفسير، وكانوا يفسرون كلام الله على علمٍ، كان رأيهم محمودًا في التفسير.

وهذا المنهج في التفسير من أحسن الطرق في التفسير كما قال الإمام الحافظ ابن كثير :" أن يفسر القرآن بالقرآن فما أُجْمِلَ في مكان فانه قد بسط في موضع آخر، فان أعياك ذلك فعليك بالسنة فأنها شارحة للقرآن و موضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه و سلم فهو مما فهمه من القرآن. و الغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه فان لم تجده فمن السنة، و حين لا نجد التفسير في القرآن و لا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لِماَ شاهدوا من القرائن و الأحوال التي اختصوا بها، و لما لهم من الفهم التام و العلم الصحيح و العمل الصالح لا سيما علماءهم و كبراءهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، و الأئمة المهتدين المهديين، و عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

ومنهم الحبر عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وآله و سلم - و ترجمان القرآن ببركة دعاء رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم، حيث قال:(اللهم فقهه في الدين و علمه التأويل). ثم إذا لم تجد التفسير في القرآن و لا في السنة و لا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كمجاهد بن جبر فانه كان آية في التفسير، و لهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، و كسعيد ابن جبير وعكرمة البربري مولى ابن عباس و عطاء بن أبي رباح و الحسن البصري و مسروق بن الأجدع و سعيد بن المسيب و أبي العالية و الربيع بن أنس و قتادة و الضحاك".

ويؤكد العلّامة الطباطبائي على أنّ أهمية الروايات الواردة في التفسير تتركّز في إرساء نهج صحيح وتهيئة فهم سليم للغور في القرآن واستنباط معانيه ، لا حصر التفسير بها والاقتصار عليها ، وبالتالي فإنّ المفسّر بعد ما يهضم هذا التراث التفسيري العظيم تكون أبواب التدبّر والتأمّل مفتّحة أمامه ليدخل منها بسلام وعلى بصيرة ، فهو يقول : "قد تبيّن من البحوث السابقة أنّ واجب المفسّر هو ملاحظة الأحاديث الواردة في التفسير عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئمّة أهل البيت (عليه السلام) والغور فيها ليعرف طريقتهم ، ثمّ يفسّر القرآن الكريم بالمنهج الذي يستفاد من الكتاب والسنّة ويأخذ بالأحاديث التي توافق الكتاب ويطرح ما عداها " .

وقال أيضا : "وقد تبيّن أنّ المتعيّن في التفسير الاستمداد بالقرآن على فهمه وتفسير الآية بالآية ، وذلك بالتدبّر بالآثار المنقولة عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته (عليه السلام) وتهيئة ذوق مكتسب منها ثمّ الورود ، والله الهادي".

تدرج التفسير بالمأثور:

تدرَّج التفسير بالمأثور في دوريه - دور الرواية ودور التدوين - أما في دور الرواية، فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بيَّن لأصحابه ما أشكل عليهم من معانى القرآن، فكان هذا القَدْر من التفسير يتناوله الصحابة بالرواية بعضهم لبعض، ولمن جاء بعدهم من التابعين.

ثم وُجد من الصحابة مَنْ تكلم في تفسير القرآن بما ثبت لديه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو بمحض رأيه واجتهاده، وكان ذلك على قِلَّة يرجع السبب فيها إلى الروعة الدينية التي كانت لهذا العهد، والمستوى العقلي الرفيع لأهله، وتحدد حاجات حياتهم العملية، ثم شعورهم مع هذا بأن التفسير شهادة على الله بأنه عَنِى باللفظ كذا.

ثم وُجِد من التابعين مَنْ تصدَّى للتفسير، فروى ما تجمَّع لديه من ذلك عن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة، وزاد على ذلك من القول بالرأي والاجتهاد، بمقدار ما زاد من الغموض الذى كان يتزايد كلما بَعُدُ الناس عن عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة.

ثم جاءت الطبقة التي تلى التابعين وروت عنهم ما قالوا، وزادوا عليه بمقدار ما زاد من غموض... وهكذا ظل التفسير يتضخم طبقة بعد طبقة، وتروى الطبقة التالية ما كان عند الطبقات التي سبقتها، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق.

وبعدها ابتدأ دور التدوين فكان أول ما دُوِّن من التفسير، هو التفسير المأثور، على تدرج في التدوين كذلك، فكان رجال الحديث والرواية هم أصحاب الشأن الأول في هذا. وقد رأينا أصحاب مبادئ العلوم حين ينسبون - على عادتهم - وضع كل علم لشخص بعينه، يعدون وضع التفسير - بمعنى جامعه لا مُدَوِّنه - الإمام مالك بن أنس.

وكان التفسير إلى هذا الوقت لم يتخذ له شكلاً منظماً، ولم يُفرد بالتدوين، بل كان يُكتب على أنه باب من أبواب الحديث المختلفة، يجمعون فيه ما رُوِى عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وعن الصحابة والتابعين.

وبعد ذلك انفصل التفسير عن الحديث، وأُفرد بتأليف خاص، فكان أول ما عُرف لنا من ذلك، تلك الصحيفة التي رواها علىّ بن أبى طلحة عن ابن عباس.

ثم وجُد من ذلك جزء أو أجزاء دُوِّنت في التفسير خاصة، مثل ذلك الجزء المنسوب لأبى رَوق، وتلك الأجزاء الثلاثة التي يرويها محمد بن ثور عن ابن جريج.

ثم وُجِدَت من ذلك موسوعات من الكتب المؤلَّفة في التفسير، جمعت كل ما وقع لأصحابها من التفسير المروى عن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وأصحابه وتابعيهم، كتفسير ابن جرير الطبري. ويُلاحَظ أن ابن جرير ومَنْ على شاكلته - وإن نقلوا تفاسيرهم بالإسناد - توسَّعوا في النقل وأكثروا منه، حتى استفاض وشمل ما ليس موثوقاً به. كما يُلاحَظ أنه كان لا يزال موجوداً إلى ما بعد عصر ابن جرير ومَنْ على شاكلته - ممن أفردوا التفسير بالتأليف - رجال من المحدِّثين بوَّبوا للتفسير باباً ضمن أبواب ما جمعوا من الأحاديث.

ووُجِد بعد هذا أقوام دوَّنوا التفسير المأثور بدون أن يذكروا أسانيدهم في ذلك، وأكثروا من نقل الأقوال في تفاسيرهم بدون تفرقة بين الصحيح والعليل، مما جعل الناظر في هذه الكتب لا يركن لما جاء فيها، لجواز أن يكون من قبيل الموضوع المختلق، وهو كثير في التفسير.

ثم بعد هذا تغيَّرت موجهات الحياة، فبعد أن كان التدوين في التفسير لا يتعدى المأثور منه، تعدَّى إلى تدوين التفسير بالرأي على تدرج فيه.

أسباب الضعف في التفسير بالمأثور

بالرغم مما تحفل به كتب التفسير من المأثور يوجد هناك تناقضاً واضحاً مع أقوالهم فيه، فابن كثير يقول: "إن أكثر التفسير المأثور قد سرى إلى الرواة من زنادقة اليهود والفرس ومسلمة أهل الكتاب" ، ويذكر السيوطي قول الزركشي في البرهان في علوم القرآن : أن النقل عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)في التفسير "يجب الحذر من الضعيف منه الموضوع فإنه كثير" . ولهذا قال الإمام أحمد: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير)، ويقول: (الذي صح من ذلك قليل جداً، بل أصل المرفوع منه في غاية القلة". ويُلاحظ على هذه التفاسير كثرة ورود أقوال مختلفة وربما متضاربة منسوبة إلى نفس القائل، إضافة إلى التعارض مع أقوال الآخرين.

وقد لاحظ أحد المستشرقين -جولد تسيهر- تماثل ذلك التضارب مع ما حدث من شُرّاح التوراة. وربما يعود ذلك بالأساس إلى افتقاد وثوقية السند، كما أن المرجع الأساسي كان ابن عباس المُلقَّب بترجمان القرآن، بينما لم يُراع أنه كان في سن العاشرة عند وفاة الرسول ، (صلى الله عليه وآله وسلم) إضافة إلى أثر الإملاءات السياسية من السلطة الحاكمة.

وقد تسرب الخلل إلى التفسير بالمأثور لا سيما ما كان عن الصحابة والتابعين إلى حد كاد يفقد الثقة به لولا جهود العلماء، حتي قال الإمام الشافعي: "لم يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه بمائة حديث".

وأسباب الضعف في التفسير بالمأثور يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً: دخول الإسرائيليات

والمراد بها اللون اليهودي واللون النصراني في التفسير وما تأثر به التفسير من الثقافتين اليهودية والنصرانية. ومبدأ دخولها في التفسير يرجع لعهد الصحابة، غير أن الصحابة وإن تَشَوَّقوا لمعرفة التفاصيل لم يسألوا أهل الكتاب عن كل شيء ولم يقبلوا منهم كل شيء، مع توقفهم فيما يُلْقَى إليهم ما دام يحتمل الصدق والكذب، امتثالاً لقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : (لا تصدِّقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله).

فلم يسألوهم عن شيء يتَّصل بالعقيدة ولم يعدلوا عما ثبت عن النبي كذلك لم يصدقوا اليهود فيما يخالف الشريعة. وهكذا لم يخرج الصحابة عن دائرة الجواز التي حددها لهم الرسول في قوله: (بلغوا عني ولو آية وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

كما أنهم لم يخالفوا قول الرسول: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تُكذِّبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا) . أباح الأول أن يحدثوا عما وقع لبني إسرائيل من الأعاجيب للعبرة والعظة بشرط أن يعلموا أنه ليس مكذوباً، والثاني يُراد منه التوقّف فيما يحدّث به أهل الكتاب مما يكون محتملاً للصدق والكذب، أما ما خالف الشرع فيجوز تكذيبه. أما التابعون: فقد توسَّعوا في الأخذ عن أهل الكتاب وكثرت في عهدهم الروايات الإسرائيلية لكثرة مَن دخل منهم في الإسلام، فظهرت في هذا العهد جماعة حشوا التفسير بكثير من القصص المتناقضة كمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ). وهكذا تزايد أمر الإسرائيليات حتى كان جماعة بعد عصر التابعين لا يردّون قولاً، ثم في عصر التدوين وُجد من المفسرين مَن حشوا كتبهم بهذه القصص الإسرائيلية.

ثانياً: حذف الأسانيد وكثرة الوضع في التفسير

السبب الثاني لضعف التفسير بالمأثور هو حذف الإسناد: منذ ظهر الوضع في عصر الصحابة صاروا يسألون عن الإسناد، فكان ما يروونه من التفسير المأثور عن النبي أو الصحابة لا يروونه إلا بإسناد، ثم جاء بعد عصر التابعين من جمع التفسير، فدوّن التفسير بإسناده كتفسير سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ)، ووكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ)، ثم جاء بعد هؤلاء أقوام ألفوا في التفسير فاختصروا الأسانيد وأهملوا عزو الأقوال لقائليها، ولم يَتَحَرّوا الصحة، فالتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده وينقل ذلك من بعده ظاناً أن له أصلاً، ولعل هذا أخطر الأسباب جميعاً، لأن حذف الأسانيد جعل من ينظر في هذه الكتب يظن صحة كل ما جاء فيها.

ونشأ الوضع في التفسير مع نشأته في الحديث، لأنهما كانا أول الأمر مزيجاً لا يستقل أحدهما عن الآخر، فكما أننا نجد في الحديث: الصحيح والحسن والضعيف، وفى رواته مَنْ هو موثوق به، ومَنْ هو مشكوك فيه، ومَنْ عُرِف بالوضع، نجد مثل ذلك فيما رُوِىَ من التفسير، ومَنْ روَى من المفسِّرين. وكان مبدأ ظهور الوضع في سنة إحدى وأربعين من الهجرة، حين اختلف المسلمون سياسياً، وتفرَّقوا إلى شيعة وخوارج وجمهور، ووُجِدَ من أهل البدع والأهواء مَنْ روَّجوا لبدعهم، وتعصبَّوا لأهوائهم، ودخل في الإسلام مَن تبطن الكفر والتحف الإسلام بقصد الكيد له، وتضليل أهله، فوضعوا ما وضعوا من روايات باطلة، ليصلوا بها إلى أغراضهم السيئة، ورغباتهم الخبيثة.

أشهر كتب التفسير بالمأثور:

١ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري

هو الإمام الحافظ المفسر المحدث الفقيه المؤرخ شيخ المفسرين والمؤرخين، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ولد بآمل من بلاد طبرستان سنة ٢٢٤هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣١٠هـ، وكان عالماً بالقراءات بصيراً بالمعاني، عالماً بالسنة، متفانياً في العلم، ذكر عنه أنه مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة وكان من الأئمة المجتهدين، وقد ألف في علوم كثيرة فأبدع فيها .

تفسير الطبري من أجل التفاسير بالمأثور وأعظمها قدراً ذكر فيه ما روى في التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وأتباعهم، وكانت التفاسير قبل ابن جرير لا يذكر فيها

إلا الروايات الصرفة، حتى جاء ابن جرير فزاد توجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، وذكر الأعاريب والاستنباطات والاستشهاد بأشعار العرب على معاني الألفاظ.

وطريقته في التفسير أنه يلخص الأقوال التي قيلت في تفسير الآية ثم يذكر بعد كل قول الروايات التي رويت فيه عن الرسول صلى الله عليه وسلم أو الصحابة أو التابعين، ثم يروى الروايات التي قيلت في القول الثاني ثم الثالث وهكذا حتى يستكمل الأقوال والروايات، ثم يرجح ما يراه ويستدل عليه ويرد الأقوال المخالفة.

وكان الطبري في نيته أن يكون تفسيره أوسع مما كان ولكنه اختصره استجابة لرغبة طلابه، فابن السبكي يذكر في طبقاته الكبرى أن أبا جعفر قال لأصحابه: أتنشطون لتفسير القرآن؟

قالوا: كم يكون قدره؟ فقال ثلاثون ألف ورقة.

فقالوا: هذا ربما تفنى الأعمار قبل تمامه. فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة، ثم قال قبل ذلك في تاريخه.

ويقع تفسير ابن جرير في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير، وقد حظي هذا التفسير بالقبول والثناء في الأوساط العلمية قديماً وحديثاً، قال النووي: أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري. وقال أبو حامد الأسفراييني: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب تفسير محمد بن جرير لم يكن ذلك كثيراً.

وقد التزم ابن جرير في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها إلا أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب الأسانيد بتصحيح ولا تضعيف لأنه كان يرى كما هو مقرر في أصول الحديث، أن من أسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند ومعرفة مبلغهم من العدالة والجرح، فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة، ومع ذلك فابن جرير يقف أحياناً من السند موقف الناقد البصير فيعدل من يعدل من رجال الإسناد ويجرح من يجرح منهم ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها ويصرح برأيه فيها بما يناسبها.

ثم إننا نجد ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبار إسرائيلية يرويها بإسناده إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه وابن جريج والسدي وغيرهم، ونراه ينقل عن محمد بن إسحاق كثيراً مما رواه عن مسلمة النصارى.وهكذا يكثر ابن جرير من رواية الإسرائيليات، ولعل هذا راجع إلى ما تأثر به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة.

فعلى الباحث في تفسيره أن يتابع هذه الروايات بالنظر الشامل والنقد الفاحص، وقد يسر لنا ابن جرير الأمر في ذلك حيث إنه ذكر الإسناد وبذلك يكون قد خرج من العهدة.

وقد استفاد المفسرون الذين جاءوا بعد الطبري من تفسيره فاعتمدوا عليه في نقل كثير من التفسير المأثور واستناروا بآرائه واجتهاداته وترجيحاته.

ويوجد لهذا التفسير طبعتان طبعة الحلبي كاملة في ثلاثين جزءاً ولكنها غير محققة وطبعة دار المعارف بتحقيق أحمد شاكر وأخيه محمود شاكر ولكنها ناقصة حيث بدأت من مقدمة التفسير إلى تفسير الآية (٢٧) من سورة إبراهيم في ستة عشر مجلداً.

٢ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أبو أسحاق الثعلبي.

هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري المقرئ المفسر كان حافظاً واعظاً رأساً في التفسير والعربية متين الديانة حدث عن أبي طاهر بن خزيمة وعنه أخذ أبو الحسن الواحدي التفسير وأثنى عليه، وكان كثير الحديث كثير الشيوخ توفي سنة ٤٢٧هـ.

وطريقته في التفسير أنه يفسر القرآن بما جاء عن السلف مع اختصاره للأسانيد اكتفاء بذكرها في مقدمة الكتاب، كما أنه يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسع ظاهر، ويعرض لشرح الكلمات اللغوية وبيان أصولها ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي ويتوسع في الكلام عن المسائل الفقهية عندما يتناول آية من آيات الأحكام فتراه يذكر الأحكام والخلافات والأدلة ويعرض للمسألة من جميع نواحيها إلى درجة تخرجه عما يراد من الآية. ويلاحظ عليه أنه يكثر من ذكر الإسرائيليات بدون تعقيب مع ذكره لقصص إسرائيلية في منتهى الغرابة.

ويظهر من ذلك أن الثعلبي كان مولعاً بالأخبار والقصص إلى درجة كبيرة بدليل أنه ألف كتاباً يشتمل على قصص الأنبياء وإن أردت أمثلة على ذلك: فارجع إليه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠] وقوله تعالى: ﴿ نِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٩٤] ثم ارجع إليه عند تفسير قوله تعالى من سورة مريم: ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ [مريم: ٢٧] كذلك نجده قد وقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين من الاغترار بالأحاديث الموضوعة في فضائل السور سورة سورة فروى في نهاية كل سورة حديثاً في فضلها منسوباً إلى أبي بن كعب كما اغتر بكثير من الأحاديث الموضوعة على ألسنة الشيعة فشوه بها كتابه دون أن يشير إلى وضعها واختلاقها ومن هذا ما يدل على أن الثعلبي لم يكن له باع في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها.

٣ - معالم التنزيل : البغوي.

هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي الفقيه الشافعي المحدث المفسر الملقب بمحي السنة وركن الدين، كان تقياً ورعاً زاهداً إذا ألقى الدرس لا يلقيه إلا على طهارة ولد سنة ٤٣٦هـ. وتوفي سنة ٥١٦هـ. كان البغوي إماماً في التفسير والحديث والفقه وله مؤلفات في هذه العلوم .

وتفسير البغوي مختصر من تفسير الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات المبتدعة. وطريقته أنه يفسر الآية بلفظ سهل موجز وينقل ما جاء عن السلف في تفسيرها وذلك بدون ذكر الإسناد فيقول قال ابن عباس، أو قال مجاهد وهكذا اكتفاء بذكر إسناده إلى كل من روى عنهم في مقدمة تفسيره، وقد يذكر الإسناد في أثناء التفسير إذا روى بإسناد آخر لم يذكره في المقدمة ويمتاز بأنه يتعرض للقرآن بدون إسراف، ويتحاشى الاستطراد في الإعراب ونكت البلاغة وغير ذلك من العلوم التي أولع بها المفسرون ويلاحظ عليه أنه يذكر روايات عن السلف في تفسير الآية ولا يرجح، وينقل عن الضعفاء كالكلبي، ويذكر بعض الإسرائيليات بدون تعقيب. قال حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن تفسير البغوي: هو كتاب متوسط نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم، واختصره الشيخ تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن محمد الحسين المتوفى سنة ٨٧٥هـ.

٤ ـ تفسير القرآن العظيم : أبو الفداء ابن كثير.

هو الإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الفقيه الشافعي، لازم المزي، وقرأ عليه تهذيب الكمال وصاهره على ابنته وأخذ عن ابن تيمية وفتن بحبه وامتحن بسببه ولد في قرية من أعمال بصرى الشام سنة ٧٠١هـ. وتوفي سنة ٧٧٤هـ.

وطريقته في تفسيره أنه يفسر الآية بأسلوب سهل واضح، ويذكر وجوه القراءات بدون إسراف، ويشير إلى الإعراب إن كان له تعلق بتفسير الآية ثم يفسر الآية بآية أخرى إن أمكن، ويسرد في ذلك الآيات التي تناسبها، وهذا من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، وقد اشتهر ابن كثير بذلك، ثم يذكر الأحاديث المرفوعة المتعلقة بتفسير الآية وما روى عن الصحابة والتابعين في ذلك ويعني بتصحيح الأسانيد أو تضعيفها مع بيان سبب الضعف، وترجيح بعض الأقوال على بعض مع توجيه ذلك.

وكثيراً ما نجده ينقل من تفسير ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم وعبدالرزاق وابن عطية والفخر الرازي وغيرهم ممن تقدمه وقد يتعقب أقوالهم. ومما يمتاز به تفسيره أنه ينبه على ما في تفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات ويحذر منها على وجه الإجمال تارة، وعلى وجه التعيين لبعض منكراتها تارة أخرى، مع نقد أسانيدها ومتونها، ويذكر مناقشات الفقهاء وآرائهم وأدلتهم عندما يشرح آية من آيات الأحكام من غير إسراف ولا استطراد.

وبالجملة فإن هذا التفسير من خير كتب التفسير بالمأثور وقد شهد له بعض العلماء فقال السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ والزرقاني في شرح المواهب: إنه لم يؤلف على نمط مثله.

٥ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور : جلال الدين السيوطي.

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي المسند المحقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، حفظ القرآن وهو ابن ثماني سنين، وحفظ كثيراً من المتون، وأخذ عن شيوخ كثيرين عدَّهم الداودي فبلغ بهم واحداً وخمسين كما عد مؤلفاته فبلغ بها ما يزيد على خمسمائة مؤلف ولد سنة ٨٤٩هـ. وتوفي سنة ٩١١هـ. بالقاهرة .

والسيوطي يسرد فيه الروايات عن السلف في التفسير بدون أن يعقب عليها فلا يعدل ولا يجرح ولا يضعف ولا يصحح إلا في حالات نادرة وقد أخذ هذه الروايات من البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وأحمد وأبي داود وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا وغيرهم.

ونلاحظ أن تفسير السيوطي هو الوحيد الذي اقتصر على التفسير بالمأثور من بين التفاسير السابقة التي تحدثنا عنها، فلم يخلط بالروايات التي نقلها شيئاً من عمل الرأي كما فعل غيره.